

قراءة في الاقتصاد الجزائري

من خلال قانون المالية - نماذج سنوات: 09، 10، 11

د/ عبد الرحمان تومي

تقديم:

يطلق عادة على دورة البرلمان الخريفية اسم "دورة قانون المالية"، وذلك لكون أهم أعمال البرلمان في هذه الدورة هي دراسة واعتماد قانون المالية السنوي للسنة المالية المقبلة.

تعتبر المالية العامة للدولة بمثابة الدم الذي يتدفق في جسم الإنسان، وبالتالي فهي الأوكسجين الذي يتنفس به الاقتصاد، أي اقتصاد كان. بدونها تشل الوظائف الأساسية للدولة (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، العسكرية، الأمنية، الروحية، الثقافية... الخ)، فهي الآلية الأساسية التي عن طريقها تسخر الموارد (البشرية، المادية، المالية)، لإنجاز وتنفيذ السياسات الإصلاحية، والبرامج التنموية، بل هي المقياس الذي يبين عدالة توزيع الثروة على المجتمع من عدمها.

وحتى يضمن ذلك، فهي تحتاج إلى مجموعة من المبادئ التي تحكمها:

- 01 - مبدأ السنوية.
- 02 - مبدأ الشمولية.
- 03 - مبدأ الشفافية.
- 04 - مبدأ الشرعية القانونية. "لا إيراد أو رسم ولا نفقة إلا بنص تشريعي".

وعلى هذا الأساس، تعد المعالجة البرلمانية لقانون المالية (عن طريق الدراسة والتحليل والتعديل مع المقاربات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وغيرها) في غاية الأهمية، لأنها ببساطة تحدد مستقبل التنمية للبلد وللأجيال، بل هي أمل البسطاء من الناس، والضعفاء. وهذا ما يجعل البرلمان بغرفتيه ملتزما أخلاقيا وقانونيا، بأن يعمل بجدية وتقان وصدق وإخلاص على إبراز نقاط القوة والضعف، وتقديم البديل وإسداء النصيحة، باعتباره مخولا من قبل الشعب للدفاع عنه، وحماية ثروته الوطنية.

المبحث الأول: معطيات اقتصادية تخص الثمانية (08) أشهر الأولى من سنة 2010.

01 - ارتفاع الإيرادات؛ سعر البرميل في المتوسط بلغ \$ 77.19 / البرميل، خلافاً لمتوسط سعري بلغ \$ 56.09 / البرميل لنفس الفترة من سنة 2009. مما يدل على عودة ارتفاع أسعار الطاقة في السوق الدولي من جديد، وهو انتعاش ترده كثير من الدوائر إلى زيادة الطلب النشط لاقتصاد كل من الصين والهند والبرازيل بالخصوص من جهة، وعودة النمو ولو بشكل بطيء لاقتصادات أمريكا وأوروبا. مما مكن الجزائر من تحقيق رقم أعمال بلغ 36.708 مليار \$، خلافاً لنفس الفترة من السنة الفارطة الذي لم يتعد 27.422 مليار \$. هذا التحسن المسجل في أسعار الطاقة كان له الأثر المباشر على مدا خيل الجباية البترولية المحصلة في نهاية شهر أوت من نفس السنة، حيث بلغت 1721 مليار د ج، بارتفاع نسبته 23 % مقارنة بنفس الفترة للسنة الفارطة. أي ما يعادل 23.57 مليار \$، حيث تصب في صندوق ضبط الإيرادات.

في نفس السياق، فقد بلغت الجباية غير البترولية⁽¹⁾ المحصلة مع نهاية شهر جويلية من السنة الجارية 798 مليار د ج⁽²⁾ محققة تطوراً إيجابياً نسبته 10 % عما كانت عليه في سنة 2009. أي ما يعادل 10.93 مليار \$، وهو مبلغ زهيد إذا ما قورن بالجباية البترولية من جهة، وحجم النشاط الاقتصادي الحقيقي من جهة ثانية، مما يرتب على الحكومة التزاماً تعمل بمقتضاه على تعميق الإصلاحات الضريبية بتوسيع القاعدة وتوزيع المصادر مع توفير المرونة، وضمان الشفافية والحوكمة.

02 - تراجع الواردات؛ لقد سجل تراجع ملحوظ في تدفق الواردات بالنسبة للفترة محل الدراسة في حدود 7.3 % على أساس تقييمي بالدولار الأمريكي. حيث مس هذا التراجع أربع مجموعات أساسية:

- المواد الغذائية⁽³⁾ بنسبة 8.2 % مقارنة بالسنة الماضية، وهذا التراجع يعود بالخصوص إلى كل من القمح المستورد (30 %)، والحليب المسحوق (6.8 %).

- كما أن واردات سلع الاستهلاك النهائي سجلت هي الأخرى تراجعاً معتبراً، حيث سجلت في المتوسط 8.6 %، متأثرة خاصة بتراجع واردات السيارات السياحية (12.6 %) والأدوية (20.9 %)⁽⁴⁾.

(1) لا يقصد بها الإيرادات خارج المحروقات.

(2) المشروع التمهيدي لقانون المالية 2011، وزارة المالية، 20 سبتمبر 2010، ص 5.

(3) نتيجة للأسعار التي عرفت تراجعاً في السوق الدولي.

(4) نفس المرجع السابق، ص 6.

نتيجة: إن تراجع واردات السلع من جهة، وارتفاع مدا خيل الطاقة من جهة ثانية، سمح للميزان التجاري بأن يسجل فائضا قدره 12.1 مليار \$، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، حيث لم يتجاوز الفائض 479 مليون \$. وإذا جاز لنا الحديث عن عتبة 38 مليار \$ كتقدير لواردات هذه السنة، وهو مبلغ غير بعيد عن سنتي (08 - 09) تدرك معي حجم الخطر الذي ينعكس على الاحتياطي النقدي وعلى الاقتصاد الوطني في حالة انهيار أسعار الطاقة.

03 - الاحتياطي النقدي: أما الاحتياطي النقدي فقد بلغ 150.294 مليار \$ مع نهاية جويلية من 2010 وهو مبلغ قياسي لم يشهده البلد منذ الاستقلال.

نعتقد بأن فكرة العمل على تكوين احتياطي نقدي تصب في الاتجاه الصحيح، نظرا لعدة اعتبارات لعل أهمها:

- الاقتصاد الجزائري ليس له القدرة على استيعاب كل هذه الأموال سنة بعد أخرى، وفي هذا السياق، تؤكد المعطيات على أن مؤشرات السيولة البنكية سجلت مع نهاية جوان من نفس السنة مبلغ 2484 مليار د ج، أي ما يعادل 34 مليار \$ فقط⁽¹⁾.

- الاحتياطي النقدي المعتبر، يبعث على الثقة في العملة الوطنية من طرف المتعامل الاقتصادي سواء كان محليا أم أجنبيا، وهذا الذي كان مفقودا خاصة سنوات التسعينيات من القرن الماضي.

- ضمان تنفيذ مخططات التنمية الطموحة التي تعتبر وجه من أوجه إعادة توزيع الثروة⁽²⁾.

وعلى هذا الأساس، يبقى الاحتياطي النقدي آلية من آليات السياسة النقدية والمالية لها الأثر الإيجابي الواضح على الاقتصاد الجزائري، ما لم يحدث تغير سلبي على مستوى أسعار السوق الدولي للطاقة من جهة، وكذا ما لم تكن تغيرات هامة في تعادل العملات التي تشكل احتياطات الصرف الرسمية لدى الجزائر من جهة أخرى.

(1) تتكون السيولة البنكية من: استرجاع السيولة من طرف البنك المركزي (1100 مليار د ج)، و829 مليار د ج بعنوان سهولة الإيداع، وأخيرا قيمة الحسابات الجارية للبنوك التي بلغت 555 مليار د ج، مع تعادل نقدي (73 د ج / 1 \$).

(2) يعيب البعض على سلوك مثل هذا التصرف في تشكيل احتياطي رسمي، مبررين ذلك كونه استنزافا لثروا ليس إلا. مع تقديرنا لوجهة النظر هذه، ننسأل، في نفس الوقت، إن كانت لدينا مصادر أخرى لتمويل التنمية، وما هي الوثيرة التي نعمل بها للخروج نهائيا من إشكالية التمويل بالربيع والعودة إلى التمويل بالقيمة المضافة الداخلية ؟

04 - معدل الصرف، للتذكير، فقد قام بنك الجزائر بوضع سوق للصرف بين البنوك منذ بداية 1996، ثم استكملت عملية تحويل الدينار في إطار المعاملات الدولية سنة 1997، حيث صادقت الجزائر حينها على ترتيبات المادة الثامنة من القوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي. لقد وضعت الجزائر لنفسها هدفا واضحا منذ نهاية التسعينيات، وذلك بتثبيت سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار على المدى البعيد، عند قيمته التوازنية وفق محددات الاقتصاد الوطني، ونقصد بذلك:

- شركاء الجزائر الرئيسيين في التجارة الدولية، وهم خمسة عشر (15) دولة، حيث تمثل هذه المجموعة 88 ٪ من المبادلات الكلية عند سنة الأساس (1995).

- سياسة تسيير سعر الصرف تتدرج ضمن ما يسمى "بسياسة التعويم الموجه" لمعدل صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الرئيسية التي تضم أهم شركاء الجزائر التجاريين.

- بنك الجزائر هو المصدر الرئيسي للعملة الصعبة المعروضة في سوق الصرف بين البنوك، والتي عندها تتحدد الأسعار المطبقة على العمليات المبرمة وفق أسس قواعد السوق.

نتيجة: تعود المسؤولية لبنك الجزائر في الحفاظ على التوازن طويل الأجل لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، وبالتالي يبقى ساهرا حتى لا تؤثر حركة سعر الصرف الاسمي على هذا التوازن.

بصفة موجزة، بقي سعر الصرف الفعلي الحقيقي في نهاية 2009 قريبا من مستوى التوازن، إذ لم يتجاوز التدهور 2 ٪، مقابل تحسن 1.6 ٪ كمتوسط أنجز في سنة 2008.

وعلى هذا الأساس يبقى معدل التبادل النقدي مستقرا على العموم بمتوسط 74.31 د ج / \$1، خلافا لما سجل في نفس الفترة من السنة الفارطة بـ: 72.71 د ج / \$1. في حين تم صرف الأورو بـ: 98.02 د ج، مقابل 98.48 د ج لنفس الفترة من سنة 2009⁽¹⁾.

نتيجة: هذا يعني أن الدينار مقابل الدولار يتجه نحو الانخفاض، في حين يشهد شبه ركود أمام الأورو.

(1) التقرير السنوي للبنك المركزي، التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري لسنة 2009، ص 85.

05 - تطور الديون، الدين الخارجي: تطورت معانات الاقتصاد الجزائري بشكل درامي منذ صدمة 1986 حيث تهاوت إيرادات صادرات المحروقات بنسبة 39 %، مما أفرز اختلالات مالية خارجية قوية، كانت سببا كافيا لإعادة الجدولة للدين الخارجي لدى نادي باريس و نادي لندن، حيث عرفت آنذاك ببرامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي (94 - 98)، والتي بلغ عندها الدين الخارجي عتبة 70 % من الناتج الداخلي الخام (1994)، وبغض النظر عن الصدمة الخارجية التي أملت بالاقتصاد الوطني مرة أخرى سنتي 98، 99، فإن الدين الخارجي قد بدأ يعرف تراجعاً منذ 2004، بعدما عرف استقراراً نسبياً بين 22.5 و 23 مليار دولار سنتي 2001 و 2003.

جدول رقم 01: يبين تطور الديون الخارجية مليار \$ أمريكي

السنة	2004	05	06	07	08	09
مجموع الديون المتوسطة والطويلة	21.410	16.485	5.062	4.889	4.282	3.921

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 87.

♦ أما الديون القصيرة (سنة) مع نهاية 09، فكانت 1.492 مليار\$.

وكما نلاحظ من خلال الجدول فإن سنة 2006 تعتبر سنة مفصلية في تاريخ هيمنة الديون، وهي السنة التي شهدت تسديدات مسبقة معتبرة، نتمنى أن تكون سنة اللاعودة حتى لا تنحني الجزائر مرة أخرى أمام المنظمات الدولية طالبة المساعدة بمذلة.

وجاءت السنة الموالية (2007)، أين ضربت الأزمة المالية العالمية بقوة بداية من السداسي الثاني، وما لبثت أن تدحرجت إلى القطاع الحقيقي مع نهاية العام 2008، ورأينا التدهور الواضح في التدفقات الرأسمالية، وكيف أثر على العديد من البلدان الناشئة والنامية على حد سواء، مما دفع بها إلى التمويلات الاستثنائية من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف (صندوق النقد والبنك الدوليين)، والمؤسسات المالية الجهوية. وعلى هذا الأساس فإن الخروج من إشكالية الديون كان قراراً صائباً، حيث وفر على الجزائر عنف الأزمة من جهة، وطريق السلامة المالية من جهة ثانية.

يكفي أن أذكر القارئ الكريم بسنة 1995 أثناء فترة إعادة الجدولة، أين تخطت نسبة الدين الخارجي من إجمالي الناتج الداخلي الخام حاجز 76 %.

جدول رقم 02: بين نسبة الدين الخارجي من الناتج الداخلي الخام والصادرات.

البيان	السنة	2007	2008	2009
نسبة الدين الخارجي إجمالي الناتج الداخلي الخام		3.62 %	2.51 %	2.81 %
نسبة خدمة الدين صادرات السلع والخدمات		2.26 %	1.03 %	1.80 %

المصدر: من إنجاز الباحث بناء على معطيات المرجع السابق، ص 92.

معطيات الجدول رقم 2 تؤكد مرة أخرى العمق الذي وصلت إليه إصلاحات المالية العامة، وإستراتيجية الدولة في الابتعاد بشكل نهائي من إشكالية الديون، خاصة إذا علمت بأن الدين العمومي الخارجي مع نهاية شهر جوان لم يتعد 440 مليون \$، خلافا لما كان عليه في 12/31 من سنة 2009 الماضية (480 مليون \$). أي أنه أقل من 1% من الناتج الداخلي الخام⁽¹⁾. وأخيرا فإن الرصيد الإجمالي للدين العمومي الخارجي المستحق قد سجل مع نهاية جوان 2010 ما قيمته تقريبا 4 مليار \$. وهو شيء طبيعي يعكس التطور الذي حصل في المبادلات التجارية، وكذا الديناميكية التي بات يعرفها القطاع الخاص.

أما الدين العمومي الداخلي فقد بلغ خلال 6 أشهر الأولى من هذه السنة 1062 مليار دج، أي ما يعادل 14.29 مليار \$، خلافا لما سجل مع نهاية السنة الماضية 809 مليار دج، أي ما يعادل 11.12 مليار \$. يفسر هذا التصاعد في الدين العمومي الداخلي، كونه ناجما عن معالجة الخزينة لديون المؤسسات العمومية لدى البنوك العمومية بمبلغ قدره 216.2 مليار دج⁽²⁾.

نتيجة: استمرارية الدولة في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال السوق الداخلي فقط، يؤكد تدخلها القوي في التنمية الاقتصادية.

(1) يعبر عن التزامات الدولة تجاه دائئها، أما القطاع الخاص فقد بلغت الديون الخارجية له 3.560 مليار \$.

(2) المشروع التمهيدي لقانون المالية 2011، وزارة المالية، 20 سبتمبر 2010، ص 8.

06 - آلية ضبط الإيرادات، أنشئ صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 كمخزون للادخار العمومي لدى بنك الجزائر، يمول من الفرق بين سعر الطاقة الحقيقي في السوق العالمي، والسعر المرجعي للطاقة الذي تبني عليه الميزانية السنوية (العادية أو التكميلية)، وأحيانا ربما من تسبيقات بنك الجزائر، أما دوره الأساسي، فهو ينصب على تمويل عجز الخزينة، وتسديد أصل المديونية العمومية، وتسديد التسبيقات على الدين الخارجي كما رأينا في السنوات الفارطة.

باختصار شديد، تستعمل آلية صندوق ضبط الإيرادات لتعزيز قدرة التمويل التي تتراكم في الخزينة من سنة إلى أخرى، جراء إيرادات الطاقة، إذا استمرت في الحفاظ على مستوى مقبول من الأسعار.

جدول رقم 03: يبين تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات مليون د ج

البيان	السنة	2007	08	09	10 ♦
رصيد الحساب إلى غاية 31/ 12	3.215.530	4.280.072	4.316.465	4.316.465	4.316.465
مليار \$ (73 د ج / \$1)	44.04	58.63	59.13	59.13	59.13

المصدر: المشروع التمهيدي لقانون المالية 2011، مرجع سبق ذكره، ص 15. ♦ إلى غاية 30 جوان 2010 فقط.

هذه القدرة في التمويل تعمل على اتباع سياسة ميزانية مضادة للدورة⁽¹⁾ الاقتصادية في المدى المتوسط، وعلى هذا الأساس، ما دامت هذه السياسة تستهدف المحافظة على النفقات العمومية (خاصة نفقات رأس المال) في مستوى قريب من المستوى الذي سجل في السنوات السابقة، وفي ظرف يتميز بالصدمة الخارجية (الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية)، سوف تسمح بالمساهمة في الحفاظ على مستوى مرتفع للنشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، مع مواصلة إنجاز برامج البنى التحتية العمومية على المدى المتوسط.

(1) الاقتصاد الرأسمالي من بين ما يتصف به، هي الدورات التي يمر بها، بعد ما كان في الذروة، ونتيجة للأزمة يبدأ في حالة ركود، حيث يستمر في الانكماش إلى أن يصل إلى الحضيض، بعد مدة يبدأ في التعافي ثم النمو إلى الانتعاش... وهكذا دواليك.

07 — رهان الاستثمار العمومي، إن النظرية التي تنادي بتحرير الاقتصاد من قبضة الدولة، وجعله تحت هيمنة القطاع الخاص تمويلا وإنتاجا وتسويقا، وفقا لقاعدة آدم سميث (دعه يعمل، دعه يمر)، ليست بالضرورة مقياسا اقتصاديا يصلح في كل البلدان والأزمان.

لقد كشفت الأزمة العالمية الراهنة، مثلها مثل أزمة الثلاثينات من القرن الماضي، والأزمات التي تلتها في شرق آسيا، وأمريكا الجنوبية، كثير من عيوب وقصور اقتصاد السوق، وإلا كيف نترجم، بل كيف نفهم التدخل القوي لكل البلدان الرأسمالية المتطورة عن طريق الميزانية وضخ أكبر قدر من السيولة في البنوك الخاصة، وتقليص نسبة الفائدة إلى نقطة قريبة من الصفر لتفادي الشلل الذي قد يصيب خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع قروض الاستهلاك، والحفاظ على أكبر قدر ممكن من العمالة، وبالتالي التقليل من قوة الدورة الاقتصادية.

بل، ومن وصايا المؤسسات المالية الدولية، هو الرفع من حجم الاستثمارات العمومية لمواجهة التباطؤ، بما في ذلك إفريقيا، حتى ولو كان ذلك على حساب التثبيت في المدى القصير.

إذا كان التمويل العمومي لا يشكل قيда كبيرا أمام القطاع الخاص (مزاحمة شديدة للاستثمار الخاص)، يمكن لهذا النوع من الوصايا أن يأتي بنتائج مشجعة. هذه هي الحالة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، فهو يعتمد بشكل ملفت للانتباه، على الاستثمار العمومي الذي توفره الميزانية من جهة، والصندوق الوطني للاستثمار من جهة ثانية.

كلنا يتذكر الحالة التي كان عليها الاقتصاد الوطني قبل سنة 2000، والعجزات المالية التي كان يعاني منها، إضافة إلى التعديل الهيكلي الذي لازم ذلك، ونظرا لكون معدل الاستثمار كان ضعيفا آنذاك، فقد مثل قيда كبيرا على النمو الاقتصادي، والذي انسحب بدوره على رداءة الخدمات العمومية، وتدني مستوى معيشة المواطنين، وعدم تطور كفاءة رأس المال البشري. وهي، أولا وأخرا، عوامل ضامنة لتحقيق نمو اقتصادي دائم ومتطور، وبلغة الأرقام فقد تخطى الاستثمار العمومي حاجز 13 % بالنسبة للناتج الداخلي الخام، خلال الفترة (2000 - 2009)، وهو أعلى معدل إذا ما قورن بالدول الناشئة، أو الدول المتخلفة، وحتى المصدرة منها للبترو⁽¹⁾. كما يعتبر متطابقا مع المخزون المحدود في رأس المال المادي لهذه الدول⁽²⁾.

(1) في إفريقيا جنوب الصحراء لم يتعد 8 % خلال الفترة (04 - 08)، حيث تعتبره المؤسسات المالية الدولية عاليا مقارنة ببلدان العالم الأخرى.

(2) التقرير السنوي للبنك المركزي، التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري لسنة 2009، ص 105.

ومهما يكن، فإن الزيادة في رأس المال المادي، والتربية، والصحة، وتحسين شبكات الطرق والكهرباء والاتصالات، تعد أكثر من ضرورية لتحسين محيط الاستثمار، وجر القطاع الخاص لجعله جزءاً من قاطرة النمو، وبالتالي تعويض آلية الميزانية في تمويل التنمية.

جدول رقم 04: يبين تطور كل من الاستثمار العام والخاص خلال الفترة

المجموع العام 1999 - 2009		الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (05-09)	التعيين
مليار دج	مليار دج	مليار دج	
مليار \$ أمريكي			
أ- الاستثمار المحلي:			
169.6	12.386	9.386	1- استثمارات ممولة من الميزانية
3.1	229	229	2- استثمارات ممولة من صندوق الوطني للاستثمار
3 - استثمارات وطنية خاصة منها :			
3.4	282	184	• استثمار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
5.0	369	213	• استثمار في قطاع الفلاحة
36.9	2.696	2.201	• استثمار ممول من قبل البنوك
218.7	15.962	12.213	المجموع.....(أ)
ب - الاستثمارات الأجنبية:			
24.8	1.816	1.526	1- الاستثمار عبر الوكالة وت إ
18.6	1.358	729	2- الاستثمار في قطاع الطاقة، م
45.9	3.354	2.255	المجموع.....(ب)
264.6	19.316	14.468	المجموع العام (أ + ب).....
45.3	% 17.32	% 17.95	الاستثمار المحلي الخاص
45.9	% 17.36	% 15.58	الاستثمار الأجنبي
91.2	% 34.69	% 33.54	نسبة مساهمة مجموع القطاع الخاص

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010، ص 80.

نتائج الجدول السابق تؤكد ارتفاع نسبة الاستثمار العمومي إلى 65.30 % كمتوسط خلال العشرية (99 - 09)، وهي نسبة يمكن أن تكون مقلقة وتبعث على الحذر إذا كان الارتباط قويا بين ارتفاع الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي، لأنه في هذه الحالة لا يمكن ضمان استمرارية النمو في ظل هيكل هش لقسم واسع من موارد الميزانية المتسمة بعدم الصمود أمام متغيرات وقيود التجارة الدولية.

كما يجب أن نقف عند أثر هذا الإنفاق - بعد عشرية كاملة - خاصة على مستوى القطاعات الحقيقية للاقتصاد، لتساءل عن النتائج الهزيلة التي حققها القطاع الصناعي (5 % كمتوسط)⁽¹⁾ بشقيه العام والخاص، مما يطرح إشكالية ضعف النمو والاستثمار في صناعات القطاع الخاص من جهة⁽²⁾، والتراجع المسجل في نشاط الصناعات المعملية العمومية منذ سنة 2000 من جهة أخرى⁽³⁾.

وهو تحد حقيقي أمام الجهاز الحكومي، لا يمكن إزاحته إلا ببلوغ الاستثمارات العمومية مستوى عال من الأمثلية في متابعة وتقييم المشاريع، وخلق شروط ضرورية تمكن استثمارات القطاع الخاص من مرافقة الاستثمار العمومي في مختلف القطاعات.

نتيجة: أمام فقدان الصناعة الوطنية المتوالي لحصص من السوق لصالح المنافسة الأجنبية، وضياح بالمقابل الآلاف من مناصب الشغل المحتملة، يتطلب الإسراع في إرساء إستراتيجية حقيقية لإعادة الهيكلة الصناعية.

(1) تأتي الصناعة في المرتبة الأخيرة من حيث خلق الثروة بنسبة 5.3 % فقط من إجمالي القيمة المضافة، كما لا تزال تركيبة الشركات الصناعية مثيرة للقلق، إذ أن عدد الشركات التي تنشأ من جديد أقل من عدد الشركات التي تختفي. وهكذا فقد أغلقت في الثلاثي الثالث لعام 2009 عدد 138 مؤسسة صناعية أبوابها في حين تم تسجيل 122 شركة جديدة فقط. التقرير السنوي للبنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

(2) يعاني القطاع الخاص من صعوبات مالية في أغلب الأحيان، بالإضافة إلى المحيط الغير محفز أصلا (الاقتصاد الموازي)، والمنافسة المتزايدة للمنتجات الأجنبية وتنامي تفكيك التعريفات الجمركية، هذه الأوضاع ساعدت على ترك البعض من الصناعيين لصناعاتهم وتحولهم إلى مستوردين لمنتجات تباع على حالها.

(3) كمتوسط سنوي، ارتفع إنتاج الصناعة العمومية بنسبة 0.84 % منذ سنة 2000، والصناعة خارج المحروقات بنسبة 0.42 %، وانخفضت الصناعة المعملية بنسبة 2.9 %. التقرير السنوي للبنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

المبحث الثاني: التأطير الاقتصادي، والمالي لقوانين المالية:

تبنى قوانين المالية في الجزائر وفقا لمجموعة من المؤشرات، يمكن أن نطلق عليها اصطلاحا بمحددات الميزانية، وهي متغيرات لها أثرها المباشر والواضح في بنيتها، خاصة البرامج التي تقترح بسبب محدودية الأغلفة المالية، وكذلك الأهداف المتوخاة، الاقتصادية والمالية منها، أو الاجتماعية.

وقد جرت العادة على أن تأخذ بعين الاعتبار معطيات إحصائية تخص كلا من الاقتصاد الجزائري، وكذا المحيط الدولي من السنة الحالية، ولسنوات خلت، تسمح ببناء تصور تقريبي لما تؤول إليه مستويات كل من الإيراد والإنفاق المخصصة للسنة القادمة.

ودون الخوض في المراحل التي تمر بها الميزانية، نشير إلى أنه في كثير من الحالات تلجأ السلطات إلى تدابير إضافية خلال التنفيذ، مما يستوجب القيام بإعداد قانون مالية إضافي يسمى "قانون المالية التكميلي"، وهو راجع بالدرجة الأولى إلى بروز عناصر جديدة لم تكن متوقعة مثل انخفاض أو ارتفاع في السعر المرجعي العالمي، أو إضافة مشاريع جديدة لم تكن مسطرة في الميزانية العادية، أو إعادة تقييم لبعض المشاريع محل الإنجاز نتيجة لقصور الدراسات السابقة، أو غيرها من الأسباب التي عادة ما تكون موضوعية.

01 - السعر المرجعي للبرميل⁽¹⁾: بما أن جل إيراداتنا من العملة الصعبة تأتي من البترول ومشتقاته، قبل أن تكون من الغاز الطبيعي والمميع⁽²⁾، ونظرا لكون الجباية العادية لا تزال ضعيفة، معنى ذلك، أن المصدر الأساسي لتمويل الميزانية يرتكز على الجباية البترولية. وبالفعل فقد وصل المعدل المتوسط من الجباية البترولية خلال الفترة (05 - 09) إلى نسبة 74.7٪.

(1) السعر المرجعي للبرميل الذي بنيت عليه الميزانية ثبت ب: 37 \$، وهو كما ترى سعر يدخل في إطار السياسة الحذرة التي تنتهجها الدولة، خوفا من تقلبات الأسواق العالمية.

(2) لا تمثل صادرات الغاز الطبيعي والمميع سوى 28.76 ٪ من مجموع صادرات المحروقات كمتوسط للفترة (05 - 09). تقرير البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 240.

مليار د ج

جدول رقم 05: يبين مساهمة إيرادات المحروقات في الميزانية

09	08	07	06	2005	السنة	البيان
3672.9	5190.4	3687.7	3639.8	3082.5		إجمالي إيرادات الميزانية والهبات
2412.7	4088.6	2796.8	2799.0	2352.7		• إيرادات المحروقات
65.7	78.8	75.8	76.9	% 76.3		نسبة إيرادات المحروقات من مج

المصدر: تقرير البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 229

من هنا تفهم لماذا يبقى الاقتصاد الجزائري هشاً للغاية، ولماذا تبقى ميزانية الدولة رهينة تقلبات أسعار الطاقة.

أمام هذا الوضع، فالاقتصاد الجزائري أشبه ما يكون بفلاح يعتمد في خدمة أرضه على ما تجود به السماء من غيث، وبالتالي في غياب تطوير آليات السقي، يبقى حبيس التقلبات الجوية ويده على قلبه!

وعلى هذا الأساس، فإن أي تدهور يحصل في أسعار الطاقة، أو في الكمية المصدرة، أو في تدهور قيمة الدولار ينعكس مباشرة على المداخل من العملة الصعبة، وبالتالي ينسحب على الجباية البترولية المحصلة، وهكذا فهي أشبه بسلسلة مترابطة الحلقات وذات حساسية عالية.

\$ الأمريكي

جدول رقم 06: يبين تطور سعر البرميل خلال الفترة

04	03	02	01	00	99	98	السنة
38.6	29	25.3	24.9	28.6	17.9	12.9	معدل السعر
11	10	09	08	07	06	05	السنة
❖ 60	❖ 60	61.6	99.1	74.4	65.4	54.3	معدل السعر

المصدر: مشروع قانون المالية لسنة 2011، 28 سبتمبر 2010، ص 10. ❖ تقدير السلطات

الجزائرية من باب الاحتياط.

تقييد معطيات الجدول ما ذهبنا إليه سابقا، كون أن التطور السعري يخضع إلى عوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها، ولعل خير دليل ما شهدناه في السداسي الثاني لسنة 1998 من هبوط حاد في الأسعار العالمية، ثم الصعود الحاد في سنة 2008، لكن ما لبث أن عاود الانخفاض في السنة الموالية بنسبة قريبة من 40 %، بسبب الأزمة المالية والاقتصادية، مما دفع بالمستثمرين والمضاربين إلى تحويل استثماراتهم إلى ملاذات أكثر أمانا واستقرارا كالذهب وغيره.

وعلى الرغم من العودة إلى الارتفاع من جديد مع نهاية سنة 2010⁽¹⁾، بسبب الطلب المتزايد للدول الصاعدة (الصين، الهند، البرازيل) وحلول فصل الشتاء، تبقى حالة الطاقة في الاقتصاد العالمي متقلبة وخاضعة إلى ثلاثة متغيرات على الأقل:

الأول: يتمثل في الاضطراب المستمر للسوق المالي الذي يعاني منذ مدة من حدين متطرفين أو متناقضين، أما الأدنى، فهو ما يعانيه أكبر اقتصاد في العالم من عجوزات في الميزانية تعد بمئات الملايير من الدولارات (أمريكا وبعض بلدان الاتحاد الأوروبي)، وبالمقابل تتمتع دول أخرى بفوائض ضخمة تصل إلى أكثر من ثلاثة تريليون دولار (الصين، الدول النفطية).

الثاني: السوق النقدي (صرف العملات)، الذي يشهد هو الآخر تقلبات حادة جراء الأزمة العالمية. إن السيولة التي ضخّت في بنوك مختلف البلدان، خاصة منها تلك التي تتصف باقتصاديات قوية، وتمويل الميزانيات في مشاريع البنى التحتية بأموال عمومية، وخفض الفائدة إلى نسب قريبة من الصفر، ودعم بعض الشركات الصناعية، وتحفيز الطلب الداخلي عن طريق قروض الاستهلاك، وتخفيض قيمة العملة لتمكين صادرات البلدان من المنافسة⁽²⁾، وهي كما ترى كلها عوامل تؤثر بشكل أو بآخر على السوق النقدي.

الثالث: سوق العمل، حيث يشهد هو الآخر انتكاسة قوية مست كل دول العالم تقريبا، نتيجة الركود الاقتصادي الذي حل كإفراز للأزمة العالمية، مثلما يوضحه الجدول التالي.

(1) بلغ سعر برميل "برانت" تسليم مارس 2011، يوم 11 نوفمبر من السنة، في حدود 89 دولار في الأسواق الآسيوية.

(2) يمكن أن نطلق على هذا السلوك بالحرب الباردة للعملات، مثل ما يحدث الآن بين أمريكا والصين، حيث يتهم كل طرف الآخر.

جدول رقم 07: يبين نسبة البطالة (نسبة مئوية من السكان النشيطين)

البيان	السنة	2007	2008	2009
الولايات المتحدة الأمريكية		4.6	5.8	9.3
اليابان		3.8	4.0	5.1
منطقة الأورو		7.5	7.6	9.4
المملكة المتحدة		5.4	5.6	7.5

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، أكتوبر 2010، ص 35.

ونظرا لكون الأزمة لا تزال مستمرة، مثلما نراها اليوم في إيرلندا واليونان وإسبانيا والبرتغال وغيرها من البلدان الأوروبية، يبقى التخوف قائما من التغير السلبي الذي قد يلحق بأسعار الطاقة نتيجة انكماش الطلب المحلي والركود الاقتصادي بصفة عامة.

02 - استقرار العملة الوطنية:

لقد سبق وأن تطرقنا إلى سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأساسية (الدولار والأورو)، لذلك سوف نكتفي هنا بالإشارة إلى تطور الدينار مقابل الدولار كنموذج مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 08: يبين تطور الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (2003 - 2011)

السنة	03	04	05	06	07	08	اكتوبر 08
دج / \$	77.4	72.1	73.4	72.7	69.4	64.6	62.3
السنة	08 نوفمبر	د 08	جا 08	09	10 جوان	10 ق م	11 ق م ♦♦
دج/\$	68.1	70.9	71.4	72.7	74.2	73	74

المصدر: مشروع قانون المالية لسنة 2011، ص 10، ♦ قانون المالية التكميلي، ♦♦ قانون المالية

إن أهم ما يؤثر على استقرار سعر صرف الدينار يكمن في عاملين أساسيين: - التجارة الخارجية، حيث تقيم أغلب صادراتنا بالدولار، أما الواردات فقد تتجاوز 50 ٪ كلها

مقيمة بالأورو، لذلك فإن أي انزلاق يحدث للعملة الأجنبية بالانخفاض أو الارتفاع، سوف يؤثر مباشرة على إيراداتنا من هذه العملة، كما ينسحب على احتياطياتنا بنفس الدرجة.

- السوق النقدي الموازي، هو الآخر له تأثير على عرض وطلب الكتلة النقدية، حيث يجد المتعاملون الاقتصاديون، وعامة الناس، ملاذا آمنا في تحويل العملة وتهريبها نحو الخارج. بطبيعة الحال، هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، مثل التضخم، وعجز الموازنة العامة، وميزان المدفوعات.

هذه العوامل، وغيرها تدخل في محددات الميزانية كمؤشر يسمى عادة بمعدل الصرف.

03 - استقرار معدل التضخم: يعد مؤشر التضخم من العوامل الأساسية في بناء الميزانية العمومية، لما له من تأثير على مجمل الاقتصاد الوطني، ناهيك عن الآثار الاجتماعية التي يسببها. وعلى هذا الأساس فإن السلطات تعمل جاهدة في وضع مختلف الآليات لاحتواء ومعالجة أسبابه، وبالتالي الوصول به إلى مستويات مقبولة.

وبالعودة إلى تطوره التاريخي منذ سنة 1999 إلى اليوم، تكشف لنا المعطيات الإحصائية بداية التغير نحو الارتفاع بشكل ملحوظ خاصة منذ سنة 2007، بل وتسارعت وتيرته في سنة 2009 كاتجاه عام يبعث على القلق، كما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم 09: التطور السنوي للمؤشر السعري عند الاستهلاك.

السنة	99	00	01	02	03	04	05
المعدل العام	2.64	0.34	4.23	1.42	2.59	3.56	1.64
السنة	06	07	08	09	10 جوان	11 ق م	/
المعدل العام	2.53	3.51	4.46	6.4	4.62	3.5 ❖	/

المصدر: نفس المصدر السابق، ص 12. ❖ قانون المالية لسنة 2011.

تعد سنة 2009 هي الأعلى في نسبة التضخم خلال عشرية كاملة من القرن الحالي، والسبب ليس راجعا إلى ارتفاع الأسعار العالمية في المواد المستوردة كما سجلته سنة 2008، بل يعود بالأساس إلى الارتفاع القوي في أسعار المواد الغذائية الناجمة عن القطاع الفلاحي، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يتعداه إلى أسعار التجزئة التي شهدت ارتفاعا غير طبيعي البتة.

ولتقريب الصورة أكثر، علينا أن نعرف هيكل المنتجات التي يبنى عليها حساب مؤشر التضخم. ترتب المنتجات حسب ثلاث فئات:

- **الفئة الأولى**، تعرف بالتضخم القوي، وهي أعلى من التضخم المتوسط (3.5 ٪)، حيث تتشكل من ثلاث مجموعات، وهي على التوالي: النقل والاتصالات (4.9 ٪)، السلع الغذائية (4.7 ٪)، السكن والمصاريف (3.6 ٪).

- **الفئة الثانية**، حيث تتميز بتضخم معتدل، مابين 2 و 2.7 ٪، وتشتمل على مجموعة السلع المتنوعة، ومجموعة التريبة والثقافة.

- **الفئة الثالثة**، وتتكون من ثلاث مجموعات ذات التضخم الضعيف، أي أقل من 1.8 ٪، وهي كما يلي: الملابس والأحذية (0.4 ٪)، الأثاث (1.2 ٪)، الصحة والنظافة (1.7 ٪).

تعتبر المواد الغذائية المجموعة الأكثر مساهمة في تطور معدل التضخم، حيث تحتل لوحدها ما نسبته 64 ٪ من التضخم الكلي. وعليه فقد قفز متوسط الأسعار السنوي للمواد الفلاحية الطازجة بنسبة 20.5 ٪، مقابل 4.1 ٪ في سنة 2008. هذا المستوى لم يصله المؤشر منذ عشر سنوات خلت⁽¹⁾.

وبغض النظر عن الارتفاعات التي شهدتها المجموعات الأخرى لنفس السنة، فإن فارق التضخم السنوي المتوسط بين الجزائر والاتحاد الأوروبي قد سجل 5.4 نقطة مئوية، بعدما كان في حدود 1.1 ٪ سنة 2008 بسبب استقرار الأسعار في منطقة الأورو من جهة، وارتفاع مؤشر الأسعار في الجزائر كما رأينا.

مادامت الكتلة النقدية لم تشهد تطورا سنة 2009 إلا بشكل ضعيف، معنى ذلك أن المسؤولية تقع على عاتق الجهاز الحكومي، في العمل على إيجاد آليات تجسد مبدأ شفافية الأسعار من خلال تنظيم الأسواق، والرقابة الردعية، حتى لا يتحول التضخم الداخلي إلى شبح مصاص لأجور العاملين، ومدخرات المواطنين، والحد بنفس القدر من تنافسية المواد القابلة للتبادل.

(1) بنك الجزائر، التقرير السنوي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

نتيجة: إن معدل التضخم الذي بدأ يتجه نحو الارتفاع بوتيرة مقلقة منذ 2007، لم يكن أبداً وليد الكتلة النقدية، أو نتيجة التجارة الخارجية (التضخم المستورد)، فقد كان مصدره أساساً من القطاع الفلاحي. وعليه، فالمسؤولية تقع بالدرجة الأولى على وزارة الفلاحة في تنشيط القطاع وتطويره لضمان الوفرة من الإنتاج، ثم على وزارة التجارة بالدرجة الثانية، من خلال محاربة كل أشكال المضاربة وتنظيم ومراقبة المنتج، خاصة على مستوى أسواق الجملة، والوسطاء، وأسواق التجزئة.

04 - النمو الاقتصادي والقيمة المضافة: النمو الاقتصادي هو ترجمة للناتج الداخلي الخام، وهو في حقيقته كل ما ينتجه بلد من مخرجات خلال سنة (العرض الإجمالي). بهذا المعنى نجد أنفسنا نتحدث عن التنمية، وعن الاختلافات التي تسجل من بلد إلى آخر في معدلاتها، خاصة بين أصحاب الإنجازات الكبيرة، والمتقاعسين (في الدول النامية)، أما في البلدان المتقدمة فإن التنمية تتركز ضمن مدى ضيق نسبياً.

المهم هنا أن مسارات التنمية تختلف من بلد إلى آخر، غير أن جميع الدول سريعة النمو تشترك في سمات معينة. ولو تصفحت معي التاريخ الاقتصادي، ستكتشف بأن عوامل التنمية الاقتصادية التي ساعدت على نهوض بريطانيا واليابان، هي نفسها التي تجري الآن في الصين والهند مثلاً.

وعلى هذا الأساس فقد أقر علماء الاقتصاد الذين درسوا التنمية، بأنه لا بد من وضع محرك التقدم الاقتصادي على عجلات أربعة، بغض النظر عن مدى غنى أو فقر البلد، ويقصد بها:

- الموارد البشرية (توفير اليد العاملة، التعليم، الانضباط، الحافز).
- الموارد الطبيعية (الأرض، المعادن، الوقود، نوعية البيئة).
- التكوين الرأسمالي (الآلات، المصانع، الطرق...).
- التكنولوجيا (العلم، الهندسة، الإدارة، المجازفة الرأسمالية).

إن تعريف النمو الذي سبق وأن تطرقنا إليه، أقل ما يقال عنه أنه تعريف سطحي، ولا يفي بالغرض المطلوب. فالمعروف في اقتصاديات الدول المتقدمة أنها تنمو عن طريق زيادة العمالة ورأس المال، إضافة إلى التغير التكنولوجي الحاصل.

ومن هنا يمكن أن نتساءل عن نسب مساهمة كل من العمالة، ورأس المال، والتكنولوجيا؟ وهذا يقودنا بالضرورة إلى تحليل النواحي الكمية للنمو وفق منهج يعرف باسم

"حسابات النمو"، وهو مذهب طوره رواد اقتصاديون، أمثال: "روبرت صولوا"، "جون كندريك"، "إدوارد ديني سون".

هذا المنهج يعتبر الخطوة الأولى في التحليلات الكمية للنمو الاقتصادي لأي بلد⁽¹⁾. وبمعنى آخر يجب تحديد مساهمة كل مكون في دفع النمو نحو الأعلى.

جدول رقم 10: يبين القيمة المضافة للقطاعات خلال الفترة

السنة	ق م التكميلي 2009	إقفال 2009	ق المالية 2010	البيان
البيان	قيمة جارية	حجم %	قيمة جارية	حجم %
القيمة المضافة	مليار د ج			
الفلاحة	815.9	6.5	941.1	20.0
الطاقة	2662.1	0.9	3192.7	6.0
الصناعة	527.9	4.7	535.0	5.0
البناء والأشغال العمومية	1129.4	9.2	1123.6	8.7
الخدمات	2472.4	6.8	2515.3	8.8
حقوق ورسوم	635.1	6.6	653.0	6.8
خدمات الإدارات ع	1151.1	6.5	1210.1	7.0
الناتج الداخلي خ	9394.1	3.9	10170.7	2.4
ن د الخام (مليار \$)	128.6	—	139.3	—
ن د خ خارج المحروقات	6731.9	6.4	6978.0	9.3
			7660.7	5.5
			148.57	—

المصدر: نفس المصدر السابق، ص 28.

(1) بول سام ويلسون، الاقتصاد، ترجمة الطبعة 15 هشام عبد الله وآخرون، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 575.

تابع الجدول السابق:

البيان		السنة		قانون المالية التكميلي 2010	مشروع قانون المالية 2011
القيمة المضافة				بالقيمة الجارية مليار دج	بالقيمة الجارية مليار دج
				بالحجم %	بالحجم %
الفلاحة				2.5	3.4
الطاقة				0.4 -	0.8 -
الصناعة				5.2	5.3
البناء والأشغال العمومية				8.0	7.4
الخدمات				7.2	6.4
حقوق ورسوم				3.1	3.8
خدمات الإدارة العمومية				6.5	7.0
الناتج الداخلي الخام				4.0	4.0
الناتج الداخلي خ (مليار \$) (73 دج/1 \$)				—	—
الناتج دج خارج المحروقات				6.0	6.0

المصدر: نفس المصدر السابق، ص 28

ملاحظات لا بد منها:

مع غياب الإحصائيات التي تبرز قياس نسبة كل عنصر كمدخل من المدخلات، يتعذر بالتالي معرفة إنتاجية هذه العناصر (العمالة، رأس المال، التكنولوجيا)، وهو السبب الذي جعلنا نكتفي بذكر القيمة المضافة على مستوى كل قطاع. وبالعودة إلى الجدول يمكن الوقوف على الحقائق التالية :

• الفلاحة: تحرر القطاع الفلاحي من الركود الذي أصابه سنة 2008 (5.3 ٪)، حيث حقق أداء استثنائي في سنة 2009 بمعدل نمو 20 ٪ نتيجة العوامل المناخية المناسبة، وأسعار الحبوب المضمونة عند الإنتاج، مما حفز القطاع على إنتاج 5.3 مليون طن مقابل 1.7 مليون طن في سنة 2008.

بالإضافة إلى التحسن المحفوظ في إنتاج بعض المحاصيل (الزيادة شبه المضاعفة في إنتاج الزيتون، زيادة في إنتاج الكروم بنسبة 73 ٪، و 12.5 ٪ في الحليب، و 9 ٪ في إنتاج اللحوم الحمراء).

الغريب أنه لم يكن لهذه الزيادة في الإنتاج أي تحسن في أسعار الجملة للمنتجات الفلاحية الطازجة، التي واصلت ارتفاعها على مستوى أسعار التجزئة، مما يشكل تحديا حقيقيا أمام السلطات في محاربة المضاربة، وضبط السوق.

• **الطاقة:** يشهد قطاع الطاقة تراجعا مستمرا في القيمة المضافة منذ أربع سنوات خلت، إذ سجلت انخفاضا قدر بنسبة 36.1 ٪، حيث انتقلت القيمة المضافة مقدرة بالحجم في انخفاضها من 0.9 ٪ سنة 2007 إلى 2.3 ٪ سنة 2008، ثم 6.0 ٪ في سنة 2009.

يعود هذا التدهور إلى جملة من العوامل أهمها:

- انخفاض السعر المتوسط السنوي، إذ فقد برميل البترول الخام 37.7 ٪ في 2009 (62.25 دولار، بعد ما كان في حدود 99.97 دولار سنة 2008)، وفقد الغاز الطبيعي 33.7 ٪، إذ سجل سعر 6.6 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

- انخفاض الكميات المصدرة من المحروقات السائلة والغازية على حد سواء بنسبة 10.2 ٪، و 8.8 ٪ على التوالي، مما ساهم في انخفاض الإيرادات بنسبة 42.5 ٪.

• **الصناعة:** لا يزال مستوى الإنتاج الصناعي التابع للقطاع العام أقل مما كان عليه منذ عشرين سنة خلت، إذ أن مؤشر سنة الأساس الذي يساوي 100 عند العام 1989 لم يتجاوز نسبة 91.9 ٪ في سنة 2009. وكمتوسط سنوي، فقد ارتفع إنتاج الصناعة العمومية بنسبة لا تزيد عن 0.84 ٪ منذ سنة 2000، أما الصناعة خارج المحروقات فهي كذلك بقيت هزيلة، إذ لم تتجاوز 0.42 ٪، كما انخفضت الصناعة المعملية أيضا بنسبة لا تقل عن 2.9 ٪.

بصورة موجزة، فقد سجلت في سنة 2009 خمسة (05) قطاعات فقط نموا إيجابيا من ضمن أحد عشر قطاعا المشكلة للصناعة العمومية، بمعدلات سنوية تزيد عن 5 ٪، بينما شهدت القطاعات الستة الباقية نموا سلبيا في سنة 2009⁽¹⁾. من حيث خلق الثروة، فإن القطاع الصناعي بات يحتل المرتبة الأخيرة بنسبة 5.3 ٪ من إجمالي القيمة المضافة، كما أضحت تركيبة الشركات الصناعية مثيرة للقلق، بحيث أصبح ما يختفي منها، أكثر مما ينشأ⁽²⁾.

(1) وهي كل من: المحروقات، مواد البناء، قطاع النسيج، صناعة الجلود، صناعة الخشب والفلين والورق، وأخيرا الصناعات المختلفة.

(2) سجل الثلاثي الثالث من سنة 2009 إغلاق 138 مؤسسة صناعية، في حين لم يسجل سوى 122 شركة جديدة في نفس الفترة.

جدول رقم 11: يبين مؤشر الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية (1989 = 100):

البيان	السنة	2005	2006	♦2007	2008	2009
المؤشر العام		88.7	88.4	90.1	91.8	91.9
المؤشر العام خارج المحروقات		74.6	74.2	73.1	76.3	78.5
المؤشر العام للمنتجات المصنعة		60.0	58.5	51.8	52.8	53.2
التغير السنوي % • المؤشر العام		1.6	0.5 -	0.3	1.9	0.1
المؤشر العام خارج المحروقات		1.0	0.5 -	0.3	4.3	3.0
المؤشر العام للمنتجات المصنعة		2.4 -	2.5 -	3.9 -	1.9	0.7

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009 للتطور الاقتصادي والنقدي، أكتوبر 2010،

ص 224. ♦ التغير في عينة المؤسسات الذي جرى إبتداء من 2007.

هذا التدهور في القيمة المضافة للصناعة يعكس الضعف الشديد في القدرة التنافسية لمنتجاتها من جهة، ويبين اكتساح الواردات للسوق المحلي من جهة أخرى، وعليه، فإن التفكير في أسواق خارجية لا يزال مبكرا جدا. من المفيد تسخير ما يجب من الأموال المتاحة للاستثمار في إعادة بناء نسيج صناعي مبني على أساس المزايا النسبية.

• البناء والأشغال العمومية: يحتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في الثروة الوطنية، وقد سجل وبوتيرة عالية نموا بلغ من حيث الحجم 8.7 % مع نهاية 2009، مع خسارة قدرها 1.1 % مقارنة بالسنة الماضية، ومع هذا فهو يسجل قيمة مضافة خارج المحروقات جد معتبرة، حيث قدرت بنسبة 16.2 %. لعل الشيء الذي يعاب على هذا النمو، أنه مرتبط إلى حد كبير بنفقات تجهيز الدولة⁽¹⁾، هذا يعني هشاشة القطاع، ناهيك عن ارتباطه بحالة الميزانية.

(1) بلغت نفقات التجهيز لسنة 2009، المتعلقة بتحفيز نشاط البناء والأشغال العمومية 1921 مليار دينار، أي ما يعادل 26.31 مليار دولار أمريكي.

فضلا عن ذلك ما يشهده التأخر في تسليم السكنات الجديدة⁽¹⁾، والتأخر في إطلاق المشاريع المبرمجة.

• **الخدمات:** يبقى قطاع الخدمات من أنشط القطاعات المنتجة للقيمة المضافة، حيث يحتل المرتبة الثانية من إجمالي القيمة المضافة، والمرتبة الأولى خارج قطاع المحروقات، كما أن شركات الخدمات التي أنشئت تمثل 73٪ من مجموع الشركات التي باشرت نشاطها في الفصل الثالث من عام 2009، وفي هذا السياق فإن الشركات الخاصة بالتجارة والتوزيع تستحوذ لوحدها على 46٪، وأن نشاط الخدمات المصرفية هو الآخر عزز من مكانته وسجل زيادة بمقدار 18٪ في مجال القروض للاقتصاد الوطني مع نهاية السنة.

المبحث الثالث: المكونات الأساسية للميزانية.

بطبيعة الحال، وكما هو معروف عند كل بلدان العالم، أن الميزانية تتكون من جانبين، الأول يتمثل في الإيرادات، والآخر في النفقات. غير أن الاختلاف يكمن في تركيبة كل جانب عند هذه البلدان، وعلى هذا الأساس سوف نركز في تحليلنا للميزانية الجزائرية على أهم العناصر من خلال الوزن الذي تحتله، للوقوف على مدى أهميته في التأثير، مع مراعاة الإشارة إلى مكونات كل جانب على النحو التالي:

المكون الأول: إجمالي إيرادات الميزانية والهبات، وتضم كلا من:

01 - الجباية البترولية ومنها صندوق ضبط الإيرادات.

02 - الإيرادات خارج المحروقات، والتي تتكون هي الأخرى من:

• الإيرادات الجبائية، ونجد فيها كلا من الضريبة على المداخل والأرباح، والضريبة على السلع والخدمات، والحقوق الجمركية، والتسجيلات والطوابع.

• الإيرادات غير الجبائية، والتي تتشكل من حقوق أرباح بنك الجزائر، وحقوق الدخول، وأخيرا الهبات.

المكون الثاني: إجمالي نفقات الميزانية، وهي بدورها تنقسم إلى قسمين رئيسيين.

01 - النفقات الجارية (نفقات التسيير)، والتي نجد فيها كلا من:

• نفقات المستخدمين.

• منح المجاهدين.

• مواد ولوازم.

(1) تراجع بمقدار 2.2 ٪، كما تراجع إطلاق المشاريع الجديدة بنسبة بلغت 9 ٪ في الفصل الرابع من سنة 2009 (72500 سكن مقابل 79900 في 2008).

- مصالح الإدارة، ونجد فيها كلا من: المستشفيات، مؤسسات وطنية ذات طابع إداري، تحويلات جارية (خارج خدمات الإدارة)، الأعمال التربوية والثقافية، صندوق الكوارث الطبيعية، دعم المواد الغذائية، الصندوق الخاص بالتضامن الوطني، إعادة تسديد سعر الفائدة، صندوق دعم تشغيل الشباب، تحويلات أخرى.
- فوائد الدين العام.

02 - نفقات رأس المال (نفقات التجهيز).

(مليار دج)

جدول رقم 12: يبين أهم عناصر الميزانية

البيان	السنة	2005	06	07	08	09	تقدير ♦♦2011	تقدير ♦♦10
مج إيرادات الميزانية	3082.6	3639.8	3687.8	5190.5	3672.9	2923.4	2992.4	2923.4
جباية بترولية	2352.7	2799.0	2796.8	4088.6	2412.7	1501.7	1472.4	1501.7
إيرادات ضريبية	640.4	720.8	766.7	965.2	1144.5	1244.5	1324.5	1244.5
مج نفقات الميزانية	2052.0	2453.0	3108.5	4191.0	4214.4	6468.9	6618.4	6468.9
نفقات التسيير	1245.1	1437.9	1673.9	2217.7	2293.5	3446.0	3434.3	3446.0
نفقات التجهيز	806.9	1015.1	1434.6	1973.3	1920.9	3022.9	3184.1	3022.9
رصيد الميزانية	1030.6	1186.8	579.3	999.5	41.5	545.5	3626.0	545.5
الرصيد الإجمالي للخزينة	896.4	1150.6	456.8	906.9	68.8	615.6	3354.8	615.6

المصدر: بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص230. ♦♦ قانون المالية التكميلي. ♦♦ قانون المالية.

استنتاجات:

01 - متوسط إيرادات الميزانية خلال الفترة (05 - 09) بلغ 3854.72 مليار دج، أي ما يعادل 52.80 مليار دولار أمريكي⁽¹⁾. بينما سجل متوسط النفقات لنفس الفترة ما قيمته 3203.78 مليار دج، وهو ما يعادل 43.88 مليار دولار أمريكي.

(1) عند سعر صرف 73 دج / \$ 1 أمريكي.

02 - تمثل نفقات الميزانية بهذا الشكل ما نسبته 35 ٪ من الناتج الداخلي الخام⁽¹⁾.

03 - أما الجباية البترولية بالنسبة لإيرادات الميزانية فهي تستحوذ على النصيب الأكبر، إذ سجلت ما نسبته 74.7 ٪.

04 - بينما الإيرادات الضريبية فهي لا تتعدى في المتوسط ما نسبته 22.24 ٪ من مجموع الإيرادات، وهي كما ترى نسبة ضئيلة، وبعيدة عن معدلها الطبيعي مقارنة بالنشاط الاقتصادي الحاصل في البلد.

05 - كما أن نفقات التشغيل هي الأخرى تأخذ موقعا متقدما، مقارنة بمجموع النفقات للفترة (05 - 09)، حيث بلغت ما نسبته 54.8 ٪.

جدول رقم 13: يبين المؤشرات النسبية لأهم عناصر الميزانية.

البيان	السنة	2005	06	07	08	09
مجموع الإيرادات	100	100	100	100	100	100
إيرادات المحروقات	76.3	76.9	75.8	78.8	65.7	
إيرادات جبائية	20.8	19.8	20.8	18.6	31.2	
مجموع النفقات	100	100	100	100	100	100
نفقات التشغيل	60.5	57.9	51.5	51.4	52.7	
نفقات التجهيز	39.2	40.8	44.1	45.7	44.2	

المصدر: بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 229، 230.

06 - القطاعات المستفيدة بأكبر حصة من الميزانية، من الأهمية بمكان الإشارة إلى بعض النماذج من القطاعات التي احتلت الأولوية من حيث توزيع الأغلفة المالية، وهذا ما يعكس مدى الأهمية التي توليها السلطات في تطوير وتحديث هذه القطاعات، لما لها من وزن في بعث التنمية. وإذا كانت سنوات التسعينيات أو ما قبلها قد شهدت نوعا من التهميش لأهم عجلات التنمية المتمثلة في الفرد الجزائري، فإن بداية الألفية الثالثة قد شهدت عكس ذلك تماما،

(1) يبلغ متوسط الناتج الداخلي الخام للفترة (05 - 09) مقدرا بالدولار في حدود 125.08 مليار دولار.

وهي حقيقة يلمسها كل من يراجع الميزانيات السنوية، أو يقف على إنجازاتها في الميدان عبر مختلف ولايات الوطن.

جدول رقم 14: يبين القطاعات التي احتلت الأولوية في ميزانيات الدولة.

الترتيب حسب السنة			المبلغ (مليون د ج) لسنة 2011	توزيع القروض المفتوحة حسب القطاعات للدوائر الوزارية
11	10	09		
02	01	01	516.638	الدفاع الوطني
03	03	03	419.486	الداخلية والجماعات المحلية
01	02	02	569.317	التربية الوطنية
04	04	05	227.859	الصحة والسكان
05	05	06	212.830	التعليم العالي
06	06	07	169.614	المجاهدين
07	07	04	115.907	الزراعة والتنمية الريفية
08	08	08	109.466	التضامن الوطني
—	—	—	2837.999	المجموع العام للقروض

المصدر: ميزانيات كل من 09، 10، 11

المبحث الرابع: بعض الأحكام التشريعية للميزانيات: 09، 10، 11

من المفيد أن نذكر القارئ الكريم بأهمية قانون المالية، باعتباره آلية من آليات التشريع، حيث تراجع فيه سنويا حزمة من القوانين، بالتعديل تارة، وأخرى بالحذف أو الزيادة، سواء تتعلق الأمر بالجانب المالي والنقدي، أم ببعض الإصلاحات في أي قطاع من شأنها تخدم أن التنمية وتحمي الاقتصاد الوطني.

1 - قانون المالية 2009

1-1: تدابير خاصة بتبسيط النظام الجبائي، من خلال نمط الدفع كل ثلاثة أشهر للضريبة على الدخل الإجمالي (IR G)، الرسم على النشاط المهني (T A P)، والرسم على القيمة المضافة (T V A)، بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام المبسط. كذلك

إلغاء القوائم الاسمية على أرباح الشركات. إخراج فوائض القيمة الناجمة عن التنازل بثمن (العقارات المبنية وغير المبنية) من مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي، وترحيل حق الدولة الضريبي إلى حقوق التحويل.

1 - 2: تدابير خاصة بتشجيع الاستثمار، حيث مددت فترات الإعفاء في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي التي كان من المفروض أنها تنتهي مع آخر سنة 2008 إلى خمس سنوات أخرى. كذلك ينسحب هذا الإعفاء على المرقين المقبولين للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر. كذلك تغطية مخاطر تمويل قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صندوق ضمان القروض.

1 - 3: تدابير خاصة بتوسيع مجال تطبيق الضريبة وتعزيز جهاز مكافحة الغش الضريبي.

- تماثل الأرباح المحولة من الشركة الفرعية الأجنبية إلى الشركة الأم بالخارج نفس أرباح الأسهم بضريبة تسمى أرباح الأسهم بنسبة 15 %.

- إنشاء مصلحة تحقيقات على مستوى المديرية العامة للضرائب، مكلفة بإجراء تحقيقات على المستوى الوطني من أجل تحديد مصادر التهرب والغش الضريبيين، يمكن أن تكون لها هياكل جهوية.

- لا تتكفل الدولة بمبالغ الرسم على القيمة المضافة القابلة للاقتطاع للفواتير المسددة نقدا، والتي تتجاوز 100.000 د ج.

1 - 4: تدابير تعزز ضمانات المكلف بالضريبة:

- حصر القيام بعمليات مراجعة المحاسبة للأعوان الذين لهم على الأقل رتبة مفتش للضرائب.

02 - قانون المالية التكميلي 2009،

2 - 1: ترقية الشغل، بتمديد فترة الإعفاء لصالح المستثمرين المعتمدين من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، اللذين يتعهدون بإنشاء مناصب عمل إضافية دائمة (05) عمال على الأقل بصورة دائمة.

وتمديد الإعفاء في مجال الضريبة على أرباح الشركات من 3 إلى 5 سنوات لأي مؤسسة معتمدة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في حالة قيامها بإنشاء أكثر من 100 منصب شغل عند بداية النشاط.

وتتكفل الدولة جزئيا بحصة اشتراك رب العمل في الضمان الاجتماعي لفائدة أي توظيف جديد.

2 - 2: تقوية الاستثمار، وذلك بتحديد رأسمال الصندوق الوطني للاستثمار ب 150 مليار د ج.

• تعديل المادة 104 من قانون النقد والقرض (يسمح للبنوك والمؤسسات المالية بمنح قرض إلى المؤسسة التي تحوز على حصة من رأس المال، ولا ينبغي أن يفوق هذا القرض 25 ٪ من الأموال الخاصة بهذه المؤسسات المالية).

• تشجيع أنشطة القطاع السياحي بعدة تدابير منها: تخفيض الرسم على القيمة المضافة من 17 ٪ إلى 7 ٪ لمدة 10 سنوات، وتخفيض حقوق الجمارك من 30 ٪ إلى 5 ٪ على كل المواد المستوردة والغير منتجة محليا.

2 - 3: تدابير تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني والتخفيض من حجم الاستيراد وعمليات التحويل نحو الخارج:

• التبعة الحصرية على السوق المالي المحلي للقروض المطلوبة بهدف إنجاز الاستثمارات الأجنبية المعتمدة مباشرة، أو عن طريق الشراكة.

• كل مستثمر أجنبي جديد عليه الدخول في شراكة مع المجموعة الوطنية بنسبة تملك لرأس المال الجزائري 51 ٪. أما في مجال التجارة الخارجية، فقد ألزمت الدولة كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يمارسون نشاط الاستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها، أن لا يتم ذلك إلا في إطار شراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 30 ٪ على الأقل من رأس المال الاجتماعي.

03 - قانون المالية 2010، إن التدابير التشريعية الواردة في هذا القانون تصب في المحاور التالية:

- تسهيل وتنسيق النظام الجبائي.
- متابعة تخفيض الضغط الجبائي على المداخل.
- تعزيز الحماية الاجتماعية.
- تعزيز الطاقات القابلة للتجديد.
- تخفيض كلفة القروض العقارية.

بعض النماذج:

◀ ضريبة نسبية وحيدة 25 ٪ على المدخلات السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتراوح رقم أعمالها بين 5 و 10 مليون د ج، وكذا للمهن الحرة.

◀ عدم إجبارية المصادقة على الحسابات من قبل محافظ الحسابات بالنسبة للمؤسسات ذات الشخص الوحيد (EURL)، والشركات التي يقل رقم أعمالها عن 10 مليون د ج.

◀ اقتطاع 5 % من صافي إرباح مستوردي وموزعي الجملة للأدوية المستوردة، تذهب إلى الصندوق الوطني للحماية الاجتماعية.

◀ إنشاء صندوق قصد تحسين معدلات الفائدة على القروض البنكية الموجهة لاقتناء وبناء المساكن. كما يتم ترخيص الخزينة بتحسين معدلات الفائدة على القروض البنكية المخصصة لصالح المقاولين العقاريين المتدخلين في إنجاز البرامج العمومية للمساكن.

04 - قانون المالية التكميلي 2010،

4-1: إعفاء مؤسسات الإنتاج من دفع مليوني د ج في السنة عند الاستيراد عن طريق القرض المستندي (هذا يخص واردات المواد الأولية وقطع الغيار).

4-2: دعم فترة الكهرباء المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية خارج الفلاحة لولايات الجنوب.

4-3: إجراءات تتعلق بترقية النشاط الرياضي. كإنشاء صندوق وطني لدعم النوادي المهنية لكرة القدم.

05 - قانون المالية 2011،

5-1: تخفيض الضغط الجبائي وتشجيع الاستثمار مثل:

• تشجيع قطاع الألبان بإعفائه من (IBS، IRG) والمتعلق بنشاطات الحليب الطازج. (le lait cru).

• تبسيط الإجراءات الضريبية، وتقوية ضمان المكلف بالضريبة. مثل تمديد فترة الإيداع إلى غاية 30 / 04 من كل سنة مدنية، لكل الضرائب والرسوم والقوائم والملحقات مهما كان النظام الضريبي المطبق.

• إلغاء قسيمة السيارات المزودة بوقود (GPL/ C).

خلاصة البحث:

أعتقد أن أي قارئ متخصص، أو شبه متخصص، أو مهتم بالميزانية السنوية، يمكن أن يقف على حقائق أخرى، غير التي أوردناها في بحثنا هذا، لأن قراءة الميزانية يمكن أن تسوّق أكثر من صورة، وأكثر من موضوع قد يكون محل إثارة، وعلى هذا الأساس، فهناك من يعطيها البعد السياسي، والآخر البعد الاجتماعي، والثالث البعد الثقافي، والرابع البعد الأمني... الخ. إن الذي قد نتفق عليه كحقيقة رقمية على الورق، مستقاة من مصادر رسمية،

وكنتائج على الأرض يتلمسها كل عاقل محايد، لا ينحاز إلا إلى الحقيقة، يمكن أن يضع يديه على ما يلي:

01 - الارتفاع المحسوس في الواردات، خاصة منذ سنة 2008، ويتوقع أن تسجل مع نهاية 2010 أكثر من 38 مليار دولار على أقل تقدير.

نعتقد أن بلوغ هذه العتبة غير طبيعي، ولا يتناسب إطلاقاً مع الحجم الطبيعي للنشاط الاقتصادي الجزائري، وهو ما يفسر النزيف القوي لثروتنا الوطنية التي باتت تهرب خارج الوطن، تارة باسم القانون، وفي أحياناً كثيرة خارج القانون⁽¹⁾، وهو تهريب مبرمج وممنهج في غياب رقابة رادعة وفعالة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن مثل هذا الحجم بات يقترب أكثر فأكثر من الخط الأحمر، حيث لا نفاجاً في حالة انخفاض أسعار الطاقة بعجز في ميزان المدفوعات، ثم هناك نسبة كبيرة من وارداتنا موجهة مباشرة إلى الاستهلاك النهائي، تحاصر من جهة منتجاتنا المحلية، وتهدد من جهة أخرى أمن وصحة وسلامة المواطن، كونها مقلدة!

إن مثل هذه الحالة لا يمكن أن تستمر، وعلى المعنيين بالتجارة الخارجية من مسئولين أن يضعوا لها حداً، بإعادة النظر في آليات ضبط التجارة الخارجية.

02 - مؤشر السيولة البنكية سجل مع نهاية جوان من سنة 2010 ما يعادل 34 مليار دولار فقط، وهذا يفسر الضعف الذي لا يزال يعتري منظومتنا البنكية، وبالتالي عدم قدرتها على استغلال وتوظيف الأموال التي بحوزتها، فهي تعاني من فائض السيولة.

03 - مؤشر الاحتياطي النقدي، ومؤشر المديونية الخارجية يبعثان على الارتياح، بل ويساعدان في استقرار العملة، وسهولة الحصول على قروض الائتمان، وتشجيع الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي، وكذلك الابتعاد عن الأخطار التي من شأنها تقليص المشاريع المبرمجة.

04 - الاستثمار العمومي يتخطى حاجز 13 ٪ من الناتج الداخلي الخام، ويسجل بذلك أعلى معدل ضمن البلدان النامية، وحتى البعض من الدول الناشئة. إنه شيء يبعث على التفاؤل، شرط أن يتحول هذا المؤشر إلى قيمة مضافة حقيقية، وأن لا نسجل نمواً مرتفعاً فقط عندما يكون معدل الاستثمار العمومي مرتفعاً بهذا الشكل (ارتباط معدل النمو بمستويات عالية من الاستثمار).

(1) عبر تحويل الأرباح المزعومة للشركات الأجنبية، وتضخيم فواتير المتعاملين الاقتصاديين، الجزائريين منهم والأجانب، أو عبر الحقائق الدبلوماسية، والأكياس المهربة من خلال المطارات، والحدود البحرية والبرية!

05 - الجباية البترولية تمثل في حدود 75 ٪ من إجمالي إيرادات الميزانية ، وهي نسبة لا تزال تؤرق عقل كل متتبع للشأن الاقتصادي الجزائري. السؤال أصبح يطرح بقوة: متى توسع القاعدة الضريبية؟ بمعنى آخر ، متى يتحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد مبني على القيمة المضافة بدلا من الريع؟

06 - النتائج الهزيلة التي سجلها القطاع الصناعي ، حيث احتل المرتبة الرابعة في سلم القيمة المضافة (قبل الأخيرة). هي نتائج تفرض على صناع السياسة الاقتصادية أكثر من سؤال حول الإستراتيجية الصناعية!

07 - المواد الغذائية ، هي المجموعة التي تساهم لوحدها بنسبة 64 ٪ من التضخم الكلي ، نتساءل هكذا عن سياسة تراقب وتضبط العناصر المشكلة لهذه المجموعة ، سواء المستورد منها ، أم المنتج محليا!

08 - قانون المالية التكميلي لسنة 2009 شغل بال الكثيرين من المتعاملين الاقتصاديين ، داخل الوطن وخارجه ، لما جاء به من مواد قانونية تقيد إلى حد ما نشاط المتعامل الأجنبي ، من باب حماية الاقتصاد الوطني ، وهو شيء لم يكن جديدا على كثير من البلدان التي سبقتنا إليه ، لكن ما بودنا الوقوف عنده ، هو ما مدى احترام الاتفاقيات الدولية ، إذ كلنا يعرف أنها تسمو على القوانين المحلية لأي بلد ، وأن القانون الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني ، وأمضاه رئيس الجمهورية ، ليس من السهولة بمكان توقيف العمل به عن طريق قرار يملى على الجهات المعنية؟ نعتقد أنه يترك ضررا بالغاً في العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية.

المراجع:

- 01 - قوانين المالية ، وقوانين المالية التكميلية للسنوات: 10، 09، 2011 ← (مشروع).
- 02 - مخطط عمل من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.
- 03 - بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2009 المتعلق بالتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، أكتوبر 2010.
- 04 - الاقتصاد ، بول صامويل سون وآخرون ، ترجمة الطبعة الخامسة عشرة ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2001.
- 05 - تحاليل الباحث.
- بحث وإنجاز: الدكتور عبد الرحمان تومي. يوم 09 ديسمبر 2010.